الاستثمار الحكومي في البنية التحتية لقطاع الموارد المائية كخيار استراتيجي لدعم القطاع الفلاحي وتحقيق التنمية الاقتصادية – ولاية سطيف نموذجا–

The Government Investment in the infrastructure of Hydraulic Sector as a strategic option to support the agricultural sector and achieve economic development - Setif model -

غزالي رحمة[1]، كموش عبد المجيد[2]

[1] جامعة فرحات عباس سطيف 1، ghazali19rahma@yahoo.com

[2] جامعة محمد بوضياف مسيلة، abdelmadjid.kemouche@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 17 /2019/09 **تاريخ القبول: 02 /2020/01**

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى فعالية الاستثمار الحكومي في قطاع الموارد المائية الموجه لدعم القطاع الفلاحي بولاية سطيف، وهذا لما يشكله القطاعين من أهمية بالغة في تحسين المستوى المعيشي للسكان، ودعم التنمية المحلية والاقتصادية للبلد.

أظهرت نتائج الدراسة أن الحكومة الجزائرية تولي اهتماما كبيرا بالقطاع الفلاحي في ولاية سطيف، ويظهر ذلك من خلال حجم المبالغ المالية المستثمرة في إنشاء عدد من الهياكل والمنشآت الداعمة للقطاع. كما بينت الدراسة أن الإنتاج الفلاحي بولاية سطيف شهد تطورا مستمرا خلال السنوات الأخيرة، وهو ما جعلها تحتل مكانة مميزة من حيث المساهمة في الإنتاج الفلاحي الوطني من جهة وفي تكوين الناتج المحلي الخام من جهة أخرى، وهي المساهمة التي من شأنها أن تتضاعف موازاة مع استلام الولاية للمشروع الاستراتيجي الخاص بالتحويلات الكبرى للمياه.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الحكومي، البنية التحتية، قطاع الموارد المائية، القطاع الفلاحي، التنمية الاقتصادية.

تصنيف JEL : O10, O13, R4.

Abstract:

This study aims to identify the level of effectiveness of government investment in the Hydraulic Sector which is aimed to support the agricultural sector in "Setif", whereas the two sectors are very important in improving the living standards of the population and supporting the economic development of the country.

The results of the study showed that the Algerian government award particular attention to the agricultural sector in "Setif", through the amount of funds invested in the establishment of a number of structures and constructions supporting the sector. Furthermore the study concluded that the agricultural production in "Setif" was developing in the recent years, which makes it occupy a privileged position in terms of contribution in the national agricultural production and in the composition of the gross domestic product (GDP); and this contribution would rises in parallel with receiving "the major water transfer project" in Setif.

Key words: government Investments, Infrastructure, Hydraulic Sector, Agricultural Sector, Economic Development.

Jel Classification Codes : O10, O13, R42.

المؤلف المرسل: غزالي رحمة، الإيميل: ghazali19rahma@yahoo.com

1. مقدمة:

تمثل البنية التحتية الركيزة الأساسية للحياة اليومية، كما تشكل الدعامة الرئيسية للنشاط الاقتصادي، فلا يوجد نشاط لا يعتمد على البنية التحتية بشكل أو بآخر، ومن ثمة فإن وجود أي اختلالات في البنية التحتية سينعكس بصفة مباشرة وسريعة على كافة الكيانات ذات العلاقة.

تولي الحكومات عناية خاصة بتطوير البنية التحتية للموارد المائية من خلال تخصيص مبالغ مالية معتبرة لتنفيذ مخططات وبرامج استراتيجية لمواجهة الطلب المتزايد على المياه الشروب والخاصة بعملية الري الفلاحي، اضافة إلى تشييد ودعم القطاع الفلاحي بالهياكل والمنشآت الضرورية لذلك، وهو ما من شأنه أن يرفع من إنتاجية هذا القطاع، ويساعد على مواجهة الطلب المتزايد للمواطنين على المواد الغذائية، ومدخلات العملية الإنتاجية للصناعات الغذائية والنسيجية، وبالتالي زيادة وتفعيل النشاط الاقتصادي للبلد، الأمر الذي ينعكس إيجابيا على حجم التشغيل والمستوى المعيشي للأفراد.

من خلال ما سبق، يمكن تلخيص إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما هي انعكاسات الاستثمار الحكومي في البنية التحتية لقطاع الموارد المائية بولاية سطيف على القطاع الفلاحي ؟ وما مدى مساهمة ذلك في تحقيق التنمية الاقتصادية؟

ومن أجل الاجابة على هذه الاشكالية تم تقسيم الدراسة كما يلي:

أولا: الاستثمار الحكومي في البنية التحتية.

ثانيا: أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية.

ثالثا: الاستثمار الحكومي في البنية التحتية لقطاع الموارد المائية بولاية سطيف.

رابعا: انعكاسات دعم قطاع الموارد المائية على القطاع الفلاحي والتنمية الاقتصادية بولاية سطيف.

أهمية وأهداف الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية الاستثمار الحكومي في الدول النامية من جهة والبنية التحتية لأي دولة من جهة أخرى، فالطلب على الاستثمار في البنية التحتية مرده الحاجة إلى الحفاظ على البنية التحتية القائمة وتحديثها (أو استبدالها)، وكذلك الحاجة إلى إقامة بنية تحتية إضافية لدعم الأساليب الجديدة للعمل والمعيشة. تعد البنية التحتية للموارد المائية أحد أهم العوامل التي يقوم عليها النشاط الفلاحي المعاصر، وهو ما يجعل عملية دعمه وتطويره السبيل الأمثل للارتقاء بمستويات النشاط الفلاحي وكذا توفير المدخلات الخاصة بالصناعات الغذائية والنسيجية، الأمر الذي يحفز ويدعم التنمية الاقتصادية خاصة في البلدان النامية، وما لذلك من انعكاسات على المستوى المعيشي.

كما تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أهمها:

- تشخيص واقع الاستثمار في البنية التحتية للموارد المائية بولاية سطيف؛
- تقييم واقع الاستثمار الحكومي في البنية التحتية لقطاع الموارد المائية بالولاية وانعكاساته على إنتاجية القطاع الفلاحي؛

– التعرف على استراتيجية الحكومة في مجال الاستثمار في البنية التحتية لقطاع الموارد المائية بالولاية والانعكاسات المحتملة لها على كل من التنمية الفلاحية والاقتصادية.

2. الاستثمار الحكومي في البنية التحتية

يمثل الاستثمار أحد أهم المكونات الاقتصادية لأي بلد إذا تم وفق أسس ومبادئ الكفاءة الاقتصادية، حيث يتم تشغيل أو توظيف مبالغ مالية في نشاطات ومشاريع اقتصادية يُتوقع منها عوائد ومنافع مشروعة للبلد محل النشاط، وتتعد مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية بتعدد أوجه النشاط في حد ذاتها، لذا نميز استثمارات تتكفل بها الدولة (حكومية)، واستثمارات يتكفل بها الخواص (خاصة)، واستثمارات تتولاها شركات مقرها خارج حدود البلد (أجنبية)، كما يمكن أن يكون نتاج شراكة بين كل ما سبق.

1.2 مفهوم الاستثمار الحكومي في البنية التحتية

يعتبر الإنفاق الاستثماري لاسيما في مجال البنية التحتية، أحد أهم الأنشطة الرئيسية التي تقوم بها الحكومات في الدول النامية –خاصة–، غير أن الإنفاق العام في هذا المجال انخفض كنسبة من إجمالي الناتج المحلي على مدار العقود الثلاثة الماضية في جميع أنحاء العالم، وذلك كنتيجة لمحاولات وجهود تصحيح أوضاع المالية العامة الرامية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، إلا أن هذا المنحى قد أثار جدلا كبيرا عما إذا كان انخفاض الاستثمار في مجال البنية التحتية قد سبب اختناقات في النمو الاقتصادي (أكيتوبي، 2007).

للاستثمار الحكومي خاصية مميزة من حيث كونه يسعى إلى إنتاج سلع وخدمات تعود منافعها على الصالح العام، لذلك نجد من الباحثين من يعرفه على أنه: "الاستثمار الذي تضطلع به الدولة من إنشاء المشروعات المختلفة"(Satour & Ben Zarour, 2017) ، وهو تعريف عام وشامل لكافة ما يمكن للحكومة تحقيقه من خلال العملية الاستثمارية: الهياكل الاجتماعية، البنية التحتية الاقتصادية والإدارية...الخ.

أما البنية التحتية فيشار إليها على أنها: "شبكة الهياكل والأنظمة والعمليات المتفاعلة بشكل متكامل بهدف ضمان تدفق مستمر للسلع والخدمات"(York, 2015) ، وهو تعريف يتجاوز الإطار المادي للهياكل المكونة للبنية التحتية لأي بلد، ليشمل نظام التشغيل من ناحية، والتدفق المستمر للسلع والخدمات من ناحية أخرى.

وعليه يمكن القول أن الاستثمار الحكومي في البنية التحتية يشير إلى: "النفقات الاستثمارية للدولة في مجال البنية التحتية المادية (طرقات، مباني إدارية...) وغير المادية (رأس المال البشري، البحث والتطوير، الاختراعات...) التي يتجاوز عمرها الإنتاجي السنة"(OECD, 2014) .

2.2 أهمية الاستثمار في البنية التحتية

رغم أن البنية التحتية ليست غاية في حد ذاتها، إلا أنه لها مكانة وأهمية بالغة في أي بلد، وفيما يلي أهمية الاستثمار فيها:

- توفير السلع والخدمات الضرورية للنشاط على مستوى البلد؛
- تعزيز الازدهار والنمو وتحسين نمط الحياة بما في ذلك الرفاه الاجتماعي، والصحي، والبيئي؛
- تيسير المعاملات التجارية، وتنويع العمالة، والرفع من تنافسية الأسواق، وزيادة كفاءة توزيع وتنويع النشاط الاقتصادي عبر المناطق(Della Croce, 2011) ؛
- توسيع الطاقة الإنتاجية والتنويع في المنتجات في السوق التجارية وتحقيق النمو الاقتصادي؛
- إنشاء بنية تحتية ملائمة من أجل تسهيل النشاط الاقتصادي للبلد؛
- زيادة الدخل القومي وارتفاع متوسط نصيب الفرد منه، وبالتالي تحسين المستوى المعيشي للمواطنين؛
- ارتفاع معدلات التكوين الرأسمالي للدولة والحصول على ميزان مدفوعات متوازي؛
- توفير معظم حاجيات الأفراد والجماعات وكذا مناصب شغل جديدة ورفع الدخل الفردي والوطني وبالتالي الحد من نسبة البطالة (Satour & Ben Zarour, 2017, p. 06)؛
- تعتبر البنية التحتية أحد أهم العوامل المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال تسهيل نشاط الوحدات الاقتصادية وتنظيم ومراقبة النشاط الاقتصادي ككل؛
- خلق فرص عمل وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين؛
- تعتبر البنية التحتية عامل جذب للاستثمار الأجنبي.

3. أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية

يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الاستراتيجية التي تساهم بشكل كبير في عمليات التنمية الاقتصادية، فهو من جهة يعتبر مصدر رئيسي لتوفير الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي، ومن جهة أخرى توفير مناصب عمل للمواطنين وتحسين ظروف معيشتهم.

1.3. مفهوم التنمية الاقتصادية

لا يوجد تعريف موحد لعملية التنمية وذلك بسبب تداخل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها من أجل تحقيق هذه العملية، وبصفة عامة تُعرف التنمية على أنها: "عملية تغيير في البنية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية للمجتمع وفقا لتوجهات عامة تسعى إلى تحقيق أهداف محددة تتمثل أساسا في رفع مستوى المعيشة في كافة الجوانب وبما يحقق الارتفاع الحقيقي في دخل المواطنين من جوانب اقتصادية وغير اقتصادية" (علون و عطية، 2016).

أما التنمية الاقتصادية فيمكن تعريفها على أنها: "العملية التي من خلالها يتم تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن، والتي تحدث من خلال التغيرات في كل من هيكل الانتاج ونوعية السلع والخدمات، إضافة إلى إحداث تغير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء" (معمري و شيخاوي، 2015).

2.3. أهداف التنمية الاقتصادية

قد تختلف الأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها من خلال عمليات التنمية الاقتصادية باختلاف السياسات الاقتصادية والاجتماعية المنتهجة في كل دولة، إضافة إلى اختلاف المبادئ والمعتقدات السائدة؛ إلا أنه وبشكل عام تهدف التنمية الاقتصادية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية أهمها (بوزيد، 2007):

- تحقيق السيادة والاستقلالية الاقتصادية للدول.
- زيادة الرفاهية الاقتصادية للفرد من خلال:
  - إستمرار الموارد البشرية عن طريق التدريب؛
  - تسخير الموارد الطبيعية ودعم المشاريع الصناعية؛
  - تعزيز وزيادة فعالية القطاع الخاص؛
  - تحسين مستوى المعيشة في المناطق الريفية وتحقيق العدالة الاجتماعية؛
  - زيادة وتنويع الصادرات من أجل تنويع مصادر الدخل.
- تحقيق الاكتفاء الذاتي، وهو هدف استراتيجي في ظل الانفتاح والاندماج في الأسواق الدولية.

3.3. دور القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية

يعتبر القطاع الفلاحي القطاع الرئيسي في إنتاج المواد الغذائية التي تلبي الحاجات المتزايدة للمواطنين في جميع دول العالم. أما في الجزائر، وعلى الرغم من تنوع القطاعات الاقتصادية فإن القطاع الفلاحي يحظى باهتمام كبير نتيجة مساهمته الكبيرة في توفير المواد الغذائية الضرورية، وكونه أحد أهم مكونات الناتج المحلي الإجمالي، وكذا تأثيراته الكبيرة على تطوير القطاعات الأخرى خاصة القطاع الصناعي، إضافة الى مساهمته في تمويل عملية التنمية الاقتصادية من خلال تصدير الفائض من الإنتاج والحصول على النقد الأجنبي (معطى الله و لعفيفي، 2016).

ولقد زاد الاهتمام بقطاع الفلاحة في الجزائر كونه أحد أهم البدائل التنموية المطروحة خاصة مع التداعيات السلبية لانخفاض العائدات النفطية على الاقتصاد الوطني، كما أن أهمية هذا القطاع يفرضها الطلب المحلي المتزايد على المنتجات الغذائية، والذي يهدد بتفاقم المشكلة الغذائية في الجزائر.

ومن أجل تعزيز مكانة القطاع الفلاحي، فإن وزارة الفلاحة والتنمية الريفية تواصل مجهوداتها في تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي، بهدف تمكين قطاع الفلاحة من المساهمة الفعالة في تحقيق متطلبات الأمن الغذائي وتحقيق التنمية الاقتصادية (باشوش، 2016).

4.3. معوقات القطاع الفلاحي في الجزائر

رغم الأهمية الكبيرة للقطاع الفلاحي في عمليات التنمية، إلا أنه يواجه العديد من الصعوبات التي تحول دون الاستفادة منه كبديل تنموي مهم، ومن بين أهم هذه الصعوبات ما يلي (بوعافية و عزاز، 2017):

- عدم وضوح السياسة الفلاحية على المدى الطويل، حيث أن التخطيط الفلاحي في الجزائر غالبا ما يكون على المدى المتوسط، وهو ما يشعر المستثمرين بالخوف من الاستثمار لمدة زمنية طويلة.
- اهتمام العديد من المستثمرين بقطاعات أخرى مثل الصناعة والخدمات، نظرا للمخاطر المحيطة بالاستثمار في المجال الفلاحي، والتي لا يمكن للمستثمر التحكم فيها كالعوامل المناخية والكوارث.
- نقص اليد العاملة الفلاحية ذات الخبرة والمهارة والتي ينبغي أن تستخدم الأساليب التكنولوجية الحديثة في هذا القطاع.
- ضعف البنية التحتية والمتمثلة أساسا في الموارد المائية والموارد الطاقوية كالكهرباء والتي ينبغي أن تسهل انجاز الأعمال الضرورية لاستعمال الأملاك العقارية.
- صعوبة الحصول على العقار الفلاحي في المدة المحددة وفي حال الحصول عليه يكون بعيدا عن البنية التحتية الأساسية وتوفيرها يتطلب مدة زمنية أخرى وهو ما يزيد من ابتعاد المستثمرين عن الاستثمار في هذا القطاع.
- صعوبة الحصول على التمويل خاصة بالنسبة للمستثمرين الخواص الذين لا يملكون في كثير من الأحيان الضمانات الكافية وارتفاع حجم المديونية الفلاحية لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

4. الاستثمار الحكومي في البنية التحتية لقطاع الموارد المائية بولاية سطيف

1.4. الاستثمار الحكومي في البنية التحتية بولاية سطيف

شهدت الاستثمارات الحكومية تزايدا مطردا منذ بداية الألفية الثالثة، وذلك موازاة مع الطفرة المالية الناتجة عن الارتفاع في أسعار المحروقات، وفيما يلي عرض للمشاريع الاستثمارية الحكومية التي هي في طور الإنجاز حسب قطاعات النشاط نهاية سنة 2016.

الجدول 1: توزيع البرنامج المالي في طور الإنجاز حسب القطاعات المبالغ 10^3 دج

القطـــاع	عدد العمليات	المبلغ
الصناعة التحويلية	8	4 255 147
الفلاحة والري	65	21 248 426
دعم الخدمات الإنتاجية	27	2 228 743
المنشآت الاقتصادية والإدارية	194	70 430 209
التربية والتكوين	324	67 437 878
المنشآت الاجتماعية والثقافية	153	49 955 867
دعم الحصول على السكن	46	24 735 239
المجموع العام	**817**	**240 291 509**

المصدر: إعداد الباحثين، بالاعتماد على الوثائق الداخلية لمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية سطيف

نلاحظ من الجدول السابق تسجيل قطاع الفلاحة والري لـ 65 عملية من أصل 817 عملية، وبمبلغ إجمالي قدره: 000 426 248 21 دج من أصل: 000 509 291 240 دج التي تمثل قيمة البرامج الاستثمارية الحكومية الإجمالية المخصصة لولاية سطيف، أي ما نسبته 8.84%، وهي نسبة مقبولة تدل على أن القطاع الفلاحي يحظى بأهمية بالغة ضمن مخططات الاستثمار الحكومية.

2.4. البنية التحتية لقطاع الموارد المائية في ولاية سطيف

أ. تطور منشآت البنية التحتية لقطاع الموارد المائية بولاية سطيف

يعتبر قطاع الموارد المائية أحد القطاعات الأساسية لارتباط خدماته مباشرة بالحياة البشرية والحيوانية والنباتية، وما تتطلبه من إمكانات مادية ومالية وبشرية للحفاظ عليها وعلى الطبيعة، مستعملين أحدث التقنيات وأساليب التسيير والتنسيق بين مديرية الري المكلفة بإحصاء مصادر المياه وتحديد الاحتياجات والإشراف على الدراسات الفنية والمراقبة التقنية وانجاز الهياكل، وتسليمها لمديريتي الجزائرية للمياه المتخصصة في تسيير وتوزيع المياه الصالحة للشرب ومعالجتها، والديوان الوطني للتطهير المتخصص في صيانة شبكة صرف المياه المستعملة ومحطات التحويل وتصفية المياه القذرة. وفيما يلي جدول نبرز من خلاله تطور منشآت الموارد المائية بولاية سطيف.

الجدول 2: تطور منشآت الموارد المائية بولاية سطيف

المؤشرات	2000	2004	2009	2015	2016	تطور 16/15
*المياه الصالحة للشرب						
إنتاج (هكم3/سنة)	20,63	24,13	31,98	38,71	42,44	3,73
منشآت التخزين عدد/حجم م3	120.500/292	147.000/435	241.610/532	243.995/601	248.125/618	4.130/17
عدد الأنـقاب	105	129	179	228	268	40
الشـبكة (كلم)	2.760	3.820	4.296	5.663,44	5.854,26	190,82
نسبة الربط%	80	86	87,31	92,4	93	0,6
الحصة اليومية للساكن الواحد (لتر/يوم)	90	105	122	145	145	0
* التطهير						
الشبكة (كلم)	1.315	1.774	2.223	2.987	3.068	81
نسبة الربط%	73,6	82,74	84,5	89,5	91	1,5
أحواض الترسيب	24.800	22.319	21.832	17.263	16.752	-511
محطة معالجة المياه القذرة	1	1	2	4	4	0
محطة تصفية المياه بالأحواض الطبيعية	1	2	2	4	2	0
محطة الرفع	6	8	10	13	14	1

* الري الفـلاحي						
حواجز مائية عدد/ حجم هكم3	3,14/5	3,14/5	6,56/11	8,06/12	8,11/13	0,5/01
سدود عدد/ حجم هكم3	0,10/1	0,10/1	0,10/1	0,10/1	0,10/1	0

المصدر: إعداد الباحثين، بالاعتماد على الوثائق الداخلية لمديرية الموارد المائية لولاية سطيف.

نلاحظ من الجدول السابق تطور مطرد لهياكل ومنشآت الموارد المائية بولاية سطيف خلال العشريتين الأخيرتين، حيث بلغ حجم إنتاج المياه الصالحة للشرب 42.44 (هكم^3/سنة) سنة 2016 وهو ما يمثل ارتفاعا نسبته 9.63% مقارنة بسنة 2015، و105.71% مقارنة بسنة الأساس سنة 2000. كما بلغت شبكة التطهير 3 068 كلم سنة 2016 وهو ما يمثل زيادة قدرها 81 كلم مقارنة بسنة 2015؛ و1 753 كلم مقارنة بسنة 2000، وهو ما يمثل نسبة تغطية مقدارها 91%. أما فيما يخص الهياكل المائية المخصصة للري الفلاحي فتحصي الولاية 13 حاجز مائي بحجم استيعاب قدره 8.11 هكم^3، وسدا واحدا قدرة استيعابه 0.10 هكم^3.

ب. الاستثمار الحكومي في البنية التحتية لقطاع الموارد المائية الموجه لدعم القطاع الفلاحي بولاية سطيف

شهد قطاع الموارد المائية بولاية سطيف مجهودات متواصلة من أجل التحسين التدريجي للوضعية، خاصة ما تعلق منه بالهياكل والمشاريع الموجهة لدعم القطاع الفلاحي، والجدول الموالي يبرز توزيع البرنامج المالي في طور الإنجاز الخاص بمنشآت قطاع الفلاحة والري منذ بداية اعتماد برامج التنمية الخماسية إلى غاية 2016/12/31.

الجدول 3: توزيع البرنامج المالي في طور الإنجاز لقطاع الفلاحة والري المبالغ: 10^3 دج

القطـــاع	عدد العمليات	المبلغ
القطاع الفرعي: مشاريع الري الكبرى	23	14 492 135
القطاع الفرعي: مشاريع الري الصغيرة والمتوسطة	6	1 900 000
القطاع الفرعي: الغابات	25	1 810 291
القطاع الفرعي: البيئة	11	3 046 000
القطاع الرئيسي: الفلاحة والري	**65**	**21 248 426**

المصدر: إعداد الباحثين، بالاعتماد على الوثائق الداخلية لمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية سطيف.

يبين الجدول السابق أن عدد العمليات المسجلة في قطاع الفلاحة والري بولاية سطيف حتى نهاية 2016 قد بلغ 65 عملية، بغلاف مالي إجمالي قدره 21 248 مليون دينار جزائري، منها 29 عملية خاصة بمشاريع الري، وبغلاف مالي قدره: 16 392 مليون دج، وهو ما يمثل نسبة 77.14% من إجمالي المبلغ الخاص بالقطاع، ما يدل على أن الحكومة تولي أهمية بالغة لمشاريع الري التي تمثل أحد أهم العوامل

القادرة على تحقيق نهضة فلاحية بالولاية. فيما سجل قطاع الغابات 25 عملية بمبلغ مالي قدره 1 900 مليون دج، و11 عملية مسجلة لقطاع البيئة بمبلغ قدره 3 046 مليون دج.

ج. آفاق الاستثمار الحكومي في البنى التحتية لقطاع الموارد المائية بولاية سطيف –مشروع التحويلات الكبرى للمياه–

أمام استفحال خطر أزمة ندرة المياه الناتجة عن تفاقم ظاهرة الجفاف وتذبذب تساقط الأمطار من سنة إلى أخرى، كان لزاما على الجزائر انتهاج استراتيجية متعددة الأبعاد تعتمد على مقاربة تكثيف وتحسين استغلال الموارد المائية المتاحة من خلال حسن استغلال مياه الأمطار والحكامة في تسيير الموارد المتاحة، وهذا من خلال مشاريع ضخمة رصدت لها الدولة أكثر من 4 مليار دولار حتى سنة 2016 لتطوير وتوسيع منظومة السدود (هجرس، 2014).

يعتبر مشروع التحويلات الكبرى للمياه بولاية سطيف أحد أكبر المشاريع الاستراتيجية الذي حظي بها قطاع الموارد المائية على المستوى الوطني، فهو يهدف إلى تحويل المياه من المناطق الممطرة التي تعرف فائضا في المياه إلى المناطق الجافة، حيث يستهدف تحويل أزيد من 300 مليون متر مكعب من المياه الصالحة للشرب سنويا من ولايتي جيجل وبجاية إلى ولاية سطيف التي لا يتجاوز منسوب تساقط الأمطار بها 400 ملم سنويا، وهو ما من شأنه أن يلبي احتياجات أكثر من 1.5 مليون نسمة، بالإضافة إلى سقي أزيد من 40 ألف هكتار من المساحات الفلاحية، ومن ثم مضاعفة الإنتاج الفلاحي، وكذا توفير حوالي 100 ألف منصب شغل للشباب البطال من خلال خلق العديد من المؤسسات المتوسطة والصغيرة في مجالات الصناعة والتجارة والزراعة. والشكل رقم (1) يبين محتوى المشروع.

الشكل 1: مشروع التحويلات الكبرى للمياه بولاية سطيف

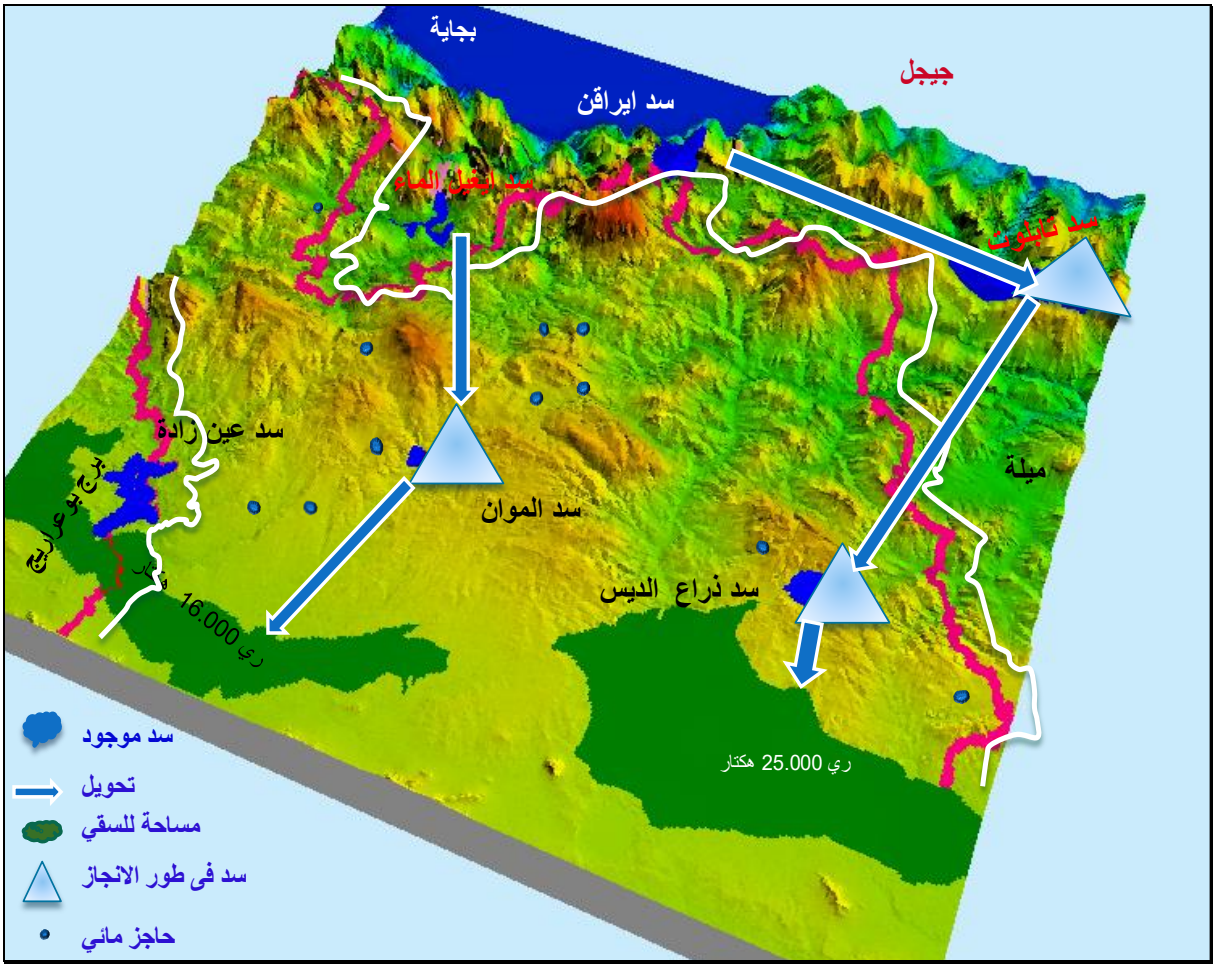

المصدر: مديرية الموارد المائية لولاية سطيف.

خصصت الدولة للمشروع مبلغ مالي معتبر مقداره: 150 مليار دينار جزائري أو ما يعادل مليار أورو، وهو ما يبين أهمية المشروع بالنسبة للحكومة وعزمها على دعم قطاع الموارد المائية بالولاية بشكل عام، وقطاع الفلاحة بشكل خاص، وينقسم المشروع إلى شطرين رئيسيين:

- **الشطر الغربي:** يتضمن إنجاز سد "الموان" ببلدية "الأوريسيا" غرب مدينة سطيف وثلاث محطات ضخ و22 كلم من القنوات لنقل المياه من سد "إغيل امدا" بولاية بجاية، وهو ما من شأنه أن يساهم في تزويد ما يفوق 700 ألف نسمة موزعة على 13 بلدية عبر الولاية بالماء الشروب، بالإضافة إلى سقي 16 ألف هكتارا من الأراضي الزراعية.

- **الشطر الشرقي:** يستهدف إنجاز سد "ذراع الديس" وخمس محطات ضخ و22 كلم من قنوات جلب المياه من سد 'إيراقن" التابع لولاية جيجل، وهو الشطر الذي من شأنه المساهمة في تزويد ما يفوق 800 ألف نسمة موزعة على 15 بلدية عبر الولاية، بالإضافة إلى سقي 25 ألف هكتار من الأراضي الزراعية.

5. انعكاسات دعم قطاع الموارد المائية على القطاع الفلاحي والتنمية الاقتصادية بولاية سطيف

1.5. مقدمة عن القطاع الفلاحي في ولاية سطيف

تعتبر ولاية سطيف من أبرز وأهم الولايات الجزائرية، تقع في الشمال الشرقي للبلاد، تتربع على مساحة قدرها 6 504 كم^2، منها 557 070 هكتار أراضي فلاحية، وهي مساحة شاسعة تسمح بمزاولة مختلف الأنشطة الفلاحية، فيما تقدر الأراضي الفلاحية المستغلة بـ 363 900 هكتار أي ما نسبته 65.32%، وهي وإن كانت نسبة حسنة، إلا أنها لا تعبر عن الاستغلال المثالي، ما يستدعي العمل على توسيعها. أما الأراضي المسقية فتقدر نسبتها بـ 12.39% فقط، وهو ما يعادل 45 109 هكتار من الأراضي المستغلة، وهي نسبة جد متدنية، تبين أن العملية الإنتاجية تعتمد أساسا على مياه الأمطار مع كل ما تحمله من مخاطر.

تقسم ولاية سطيف جغرافيا إلى أربع مناطق رئيسية، يبينها الشكل الموالي:

الشكل 2: تقسيم الأراضي بولاية سطيف

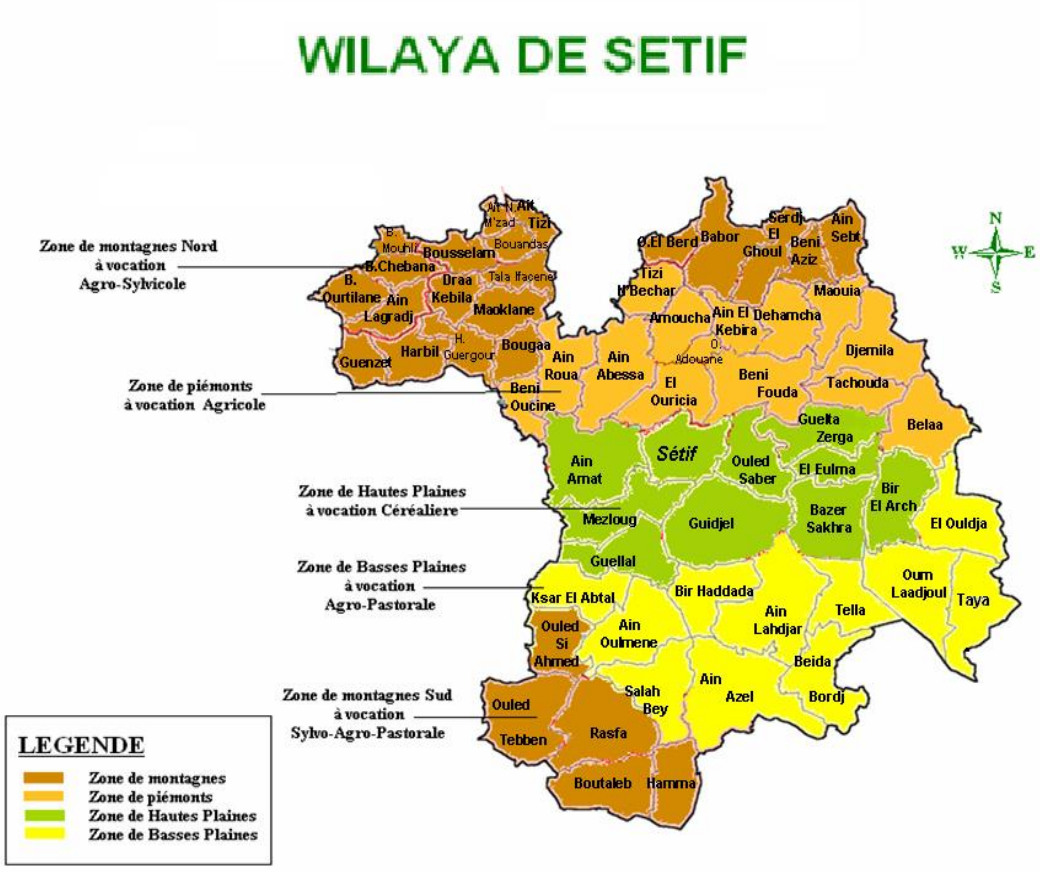

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية سطيف.

يبين الشكل السابق طبيعة الأراضي بولاية سطيف، والتي تتكون:

- **منطقة جبلية:** وتشمل الجهة الشمالية للولاية بنسبة 31.33%، والجهة الجنوبية بنسبة 7.98%.
- **منطقة التلال:** وتتربع على ما نسبته 20.03% من إجمالي المساحة الكلية.

- **منطقة السهول العليا:** وتمثل نسبة 12.10% من المساحة الكلية.
- **منطقة الأراضي المنخفضة:** وتمثل نسبة 28.56% من المساحة الكلية.

2.5. تطور الانتاج الفلاحي بولاية سطيف 2010-2016

إن تركيز الحكومة على دعم قطاع الموارد المائية بولاية سطيف، وتخصيصها لمبالغ معتبرة من أجل إنجاز المشاريع الخاصة بالري الفلاحي، واعتماد مشروع التحويلات الكبرى للمياه؛ يعكس التوجهات الحكومية نحو الاعتماد أكثر على تطوير الانتاج الفلاحي والارتقاء به من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي للمواطنين من ناحية، ومن ناحية أخرى التقليص من فاتورة الاستيراد الخاصة بالغذاء، وبالتالي الحفاظ على العملة الأجنبية، وتوجيه مبالغها إلى عمليات استثمارية أخرى، وخلق مناصب شغل جديدة والتخفيض من نسب البطالة التي تشهد خلال الفترة الأخيرة تزايدا مطردا كانعكاس للأزمة البترولية الأخيرة وحالة الركود الاقتصادي المصاحبة لها. وفيما يلي الاحصائيات الخاصة بتطور الانتاج الفلاحي بولاية سطيف خلال الفترة من 2010 إلى 2016.

أ. تطور الإنتاج النباتي: شهد الإنتاج النباتي خلال السنوات من 2010 إلى 2016 تطورا مستمرا لأغلب المحاصيل الزراعية، والجدول الموالي يبين أهمها:

الجدول 4: تطور الإنتاج النباتي بولاية سطيف خلال الفترة (2010-2016)

المنتج / السنة	حجم الإنتاج (ألف طن)							نسبة تطور الانتاج (%) 2010-2016	النسبة المتوقعة لتطور الإنتاج بعد إكتمال مشروع التحويلات الكبرى (%)*
	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016		
الحبوب	254.5	316.3	244	310	117	99.9	319.7	25,62	24
الأعـــلاف	100.1	123	143.4	141.9	114.9	116.3	116.9	16,78	29
الخضـر الجافة	0.57	0.85	0.83	0.75	0.62	0.62	0.83	44,61	82
الخضر	143.5	174.8	175.5	172.6	106.8	226.4	240.1	67,31	25
التبغ	1.7	1.8	1.9	1.9	2	1.6	2.1	23.53	-
الفواكه	12.1	14.7	15.3	16.5	7.9	18.9	17.7	46,28	17
الزيتـــون	14.9	30.4	23.4	24.4	16.6	23.1	24.2	62,41	-

المصدر: إعداد الباحثين، اعتمادا على الوثائق الداخلية لمديرية المصالح الفلاحية لولاية سطيف.

* تم تقدير نسب التطور حسب متوسط الإنتاج للفترة (2010-2015).

نلاحظ من الجدول السابق أن معظم المنتجات الزراعية قد شهدت تطورا مستمرا ما بين سنتي 2010 و2013، حيث سجل محصول الحبوب 310 ألف طن سنة 2013 مقارنة بـ 254.5 ألف طن سنة 2010، في حين سجل محصول الأعلاف انخفاضا طفيفا سنة 2013 مقارنة بسنة 2012، إلا أنه حقق زيادة مقدارها 41.8 ألف طن مقارنة بسنة الأساس 2010، أما باقي المحاصيل فقد حققت زيادات متفاوتة، حيث حقق انتاج الخضر زيادة مقدارها 29.1 ألف طن، والفواكه 4.4 ألف طن، بينما سجل الزيتون زيادة معتبرة مقدارها 9.5 ألف طن سنة 2013 مقارنة بسنة 2010.

شهدت الولاية سنتي 2014 و2015 انخفاضا محسوسا في معظم المحاصيل الزراعية، حيث سجل انتاج الحبوب انخفاضا مقداره 193 ألف طن و210.1 ألف طن سنتي 2014 و2015 على التوالي مقارنة بسنة 2013، وهو ما يمثل نسبتي 62.26% و67.74% على التوالي، في حين سجل انتاج الأعلاف انخفاضا بمعدل 19% سنة 2014، و18% سنة 2015 مقارنة بسنة 2013، أما شُعب الخضر والفواكه والزيتون فقد حققت انخفاضا بمعدل 38.39%، 52.12% و32% على التوالي سنة 2014 مقارنة بسنة 2013، ليتحسن انتاجها سنة 2015.

ولقد كان لموجة الجفاف التي شهدتها الجزائر خلال تلك السنتين (2015 و 2016) أحد أهم العوامل التي ساهمت في الانخفاض الشديد للمنتجات النباتية المحققة في الولاية، وهو الأمر الذي جعل السلطات المحلية والحكومية تركز اهتمامها على مشاريع البنى التحتية للموارد المائية بصفة عامة، ومشاريع الري الفلاحي بصفة خاصة في الولايات ذات الطابع الفلاحي، قناعة منها بأن الاعتماد على التساقط أو الري التقليدي للمحاصيل ينطوي على مخاطر جمة، ويمكن له أن يتسبب في أزمات وتذبذب شديد في حجم المحاصيل من جهة، وفي واردات الدولة من هذه المحاصيل وما له من انعكاسات على توازن ميزان المدفوعات واحتياطي النقد الأجنبي من جهة أخرى.

حقق الإنتاج النباتي بولاية سطيف زيادة معتبرة سنة 2016 مقارنة بسنتي 2015 وسنة الأساس 2010، حيث شهد إنتاج الخضر أكبر نسبة زيادة بـ 67.31%، يليه انتاج الزيتون بنسبة 62.41%، ثم انتاج الفواكه والخضر الجافة بنسبتي 46.28% و44.61% على التوالي، وأخيرا انتاج الحبوب والأعلاف بنسبتي 25.62% و16.78% على التوالي مقارنة بسنة الأساس 2010، وهي نسب انعكست بالإيجاب على تصنيف الولاية من حيث المساهمة في الإنتاج النباتي الوطني، فقد صنفت في المرتبة الخامسة من حيث إنتاج الحبوب والمرتبة السابعة من حيث إنتاج الزيتون.

ومن المتوقع أن يشكل استلام مشروع التحويلات الكبرى للمياه بالولاية قفزة نوعية فيما يخص الإنتاج الفلاحي، خاصة وأنه سيكون نتاج التوسع في عملية السقي، الأمر الذي يعبر عن استدامة هذا التطور، حيث يتوقع أن تشهد معظم المنتجات نسب عالية من الزيادة، وتعتبر الخضر الجافة أكثر المنتجات استفادة من العملية بنسبة قد تبلغ 82%، تليها الأعلاف بنسبة 29%، وأخيرا الخضر والحبوب بنسب قدرها 25% و24% على التوالي.

ب. تطور الإنتاج الحيواني: ويتم توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي.

الجدول 5: تطور الإنتاج الحيواني بولاية سطيف (2010-2016)

نوع المنتج	الوحدة	حجم الإنتاج							نسبة تطور الانتاج 2010-2016	نسبة التطور بعد تسليم مشروع التحويلات (%)
		2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016		
حليب	1000ل	222 256	233 697	248 154	277 977	298 233	306 899	393 324	76.97	8
اللحوم الحمراء	قنطار	162 248	177 020	192 686	204 538	208 914	210 334	258 982	59.62	6
اللحوم البيضاء	قنطار	195 819	277 338	238 640	239 723	265 749	289 616	321 805	64.34	-
البيض	1000حبة	422 120	487 108	574 639	531 813	628 640	736 675	858 469	103.37	-
الصوف	قنطار	5 810	6 349	6 910	6 824	7 591	6 902	7 269	25.11	-
العسل	قنطار	1 456	1 569	1 549	2 238	1 273	2 265	3 260	123.9	15

المصدر :إعداد الباحثين، اعتمادا على الوثائق الداخلية لمديرية المصالح الفلاحية لولاية سطيف.

* تم تقدير نسب التطور حسب متوسط الإنتاج للفترة (2010-2015).

نلاحظ من الجدول السابق أن كافة المنتجات الحيوانية قد شهدت زيادات معتبرة ما بين سنتي 2010 و2016، بداية بمنتوج العسل الذي حقق نسبة زيادة قدرها 123.9%، يليها منتوج البيض بمعدل 103.37%، ثم الحليب بنسبة 76.97%، أما اللحوم البيضاء والحمراء فقد حققت نسبة 64.34% و59.62% على التوالي، والملاحظ أن كل النسب (ماعدا نسبة منتوج الصوف) قد حققت نسبا تفوق 50%، وهو ما يعبر عن أهمية التطور الذي شهدته الولاية في إنتاج المنتجات الحيوانية، وينعكس ذلك من خلال الإحصائيات الوطنية التي صنفت الولاية في مراكز متقدمة من حيث المساهمة في الإنتاج الوطني الإجمالي، فقد سجلت المرتبة الأولى من حيث إنتاج الحليب وجمعه، والمرتبة الثالثة والسادسة في إنتاج اللحوم البيضاء والحمراء على التوالي، والثانية من حيث إنتاج البيض.

ويتوقع أن تشهد بعض المنتجات الحيوانية تطورا معتبرا بعد تسليم مشروع التحويلات الكبرى للمياه بالولاية، حيث يتوقع أن يرتفع إنتاج العسل بنسبة 15%، وإنتاج الحليب بـ 8%، في حين سيسجل إنتاج

اللحوم الحمراء زيادة بـ 6%، وهو ما يبين الأهمية الاقتصادية للمشروع وتأثيراته على معدلات النمو الاقتصادي والتنمية بالولاية والوطن ككل.

جـ. المساهمة في الإنتاج الفلاحي الوطني والناتج المحلي الخام

يتشكل الإنتاج الفلاحي الوطني من مجموع الإنتاج الفلاحي للولايات، هذه الأخيرة تختلف نسبة مساهمتها باختلاف الإمكانيات الطبيعية والبشرية، وفيما يلي نظرة على مساهمة القطاع الفلاحي في تكوين الناتج المحلي على المستوى الوطني، ثم مساهمة ولاية سطيف في تكوين الإنتاج الفلاحي الوطني لأهم المنتجات.

الجدول 6: مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2008-2016)

البيان / السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الناتج الداخلي الخام (مليار دج)	11 043.7	9 968	11 991.6	14 526.2	16 208.7	16 643.8	17 228.6	16 702.1	17 406.8
الناتج الداخلي الخام من القطاع الفلاحي (مليار دج)	727,4	9 31,3	1 015,3	1 183,2	1 421,7	1 640	1 771.5	1 936.4	2 140.3
نسبة الإنتاج الفلاحي إلى الناتج الداخلي الخام (%)	6,6	9,3	8,5	8.1	8,8	9,9	10,3	11.6	12.3
نسبة التغير السنوي (%)	2.7	2.8	9	16.5	20.2	15.4	8.1	9.2	10.6

المصدر: بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية: رقم 17: مارس 2012، رقم 26: جوان 2014، رقم 33: مارس 2016، رقم 39: سبتمبر 2017. متوفرة على الموقع: www.bank-of-algeria.dz.

نلاحظ من الجدول السابق تطور مستمر للناتج الداخلي الخام في الجزائر، حيث انتقل من 11 043.7 مليار دينار سنة 2008 إلى حوالي 17 406.8 مليار دينار سنة 2016، وهو ما يمثل نسبة تطور مقدارها 57.62%، كما نلاحظ تطور حجم مساهمة القطاع الفلاحي التي سجلت سنة 2016 أي ما يقارب 2 140.3 مليار دينار مقارنة بـ 727.4 مليار دينار سنة 2008، وهو ما يمثل ارتفاعا بنسبة 194.23%، وبمقارنة تطور الناتج الداخلي الخام بالناتج المحقق في القطاع الفلاحي يظهر أن نسبة التطور التي شهدها هذا الأخير تفوق الأول، وهو ما يدل على زيادة أهمية القطاع الفلاحي كأحد دعائم تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية، الأمر الذي تؤكده نسب التغير السنوية المتزايدة سنة بعد أخرى.

أما فيما يتعلق بمساهمة القطاع الفلاحي لولاية سطيف في دعم التنمية الفلاحية والاقتصادية على المستوى الوطني، فيبينها الجدول الموالي.

الجدول 7: مساهمة ولاية سطيف في الإنتاج الوطني. (تم اعتماد متوسط الفترة من 2012 إلى 2015)

الصنف	الوحدة	الإنتاج الولائي	الإنتاج الوطني	النسبة(%)	الرتبة
الحبوب	ألف طن	2 237	44 923	5	5
الزيتون	ألف طن	215	4 851	4.5	7
الحليب	1000لتر	244 652	3 335 027	8	1
جمع الحليب	1000لتر	106 501	812 177	13	1
اللحوم الحمراء	ألف طن	200	4 644	4.5	6
اللحوم البيضاء	ألف طن	245	4 157	6	3
البيض	1000حبة	558 380	5 791 384	10	2

المصدر: إعداد الباحثين، اعتمادا على الوثائق الداخلية لمديرية المصالح الفلاحية لولاية سطيف.

يظهر من الجدول السابق أن ولاية سطيف هي أحد أهم الولايات مساهمة في تحقيق الناتج الوطني الفلاحي، حيث تساهم بما نسبته 13% من مجموع مادة الحليب التي يتم جمعها، وهو ما جعلها تحتل المرتبة الأولى، كما تساهم بما نسبته 10% من إنتاج البيض، و8% من إنتاج الحليب؛ وعلى العموم فإن الولاية تحتل مراكز متقدمة في كافة المنتجات الفلاحية، وهو ما يبرز أهمية الولاية وإمكانياتها الطبيعية والبشرية.

د. تطور عدد المستثمرات واليد العاملة

يستند تطوير القطاع الفلاحي إلى مجموعة الإجراءات والقواعد والتسهيلات التي تمنحها السلطات للمستثمرين المحليين والأجانب في هذا القطاع، وكذا سياسات الدعم التي يمكن أن يستفيد منها الفلاحون الأشخاص والمستثمرات والتعاونيات الفلاحية، من أجل استغلال وإنجاز مشاريع جديدة تساهم من خلالها في امتصاص وتقليص معدلات البطالة، خاصة وأن القطاع معروف بكثافة اليد العاملة الضرورية. والجدول الموالي يبين تطور عدد المستثمرات الفلاحية على مستوى ولاية سطيف وكذا حجم اليد العاملة المستغلة.

الجدول 8: تطور عدد المستثمرات الفلاحية بولاية سطيف وحجم اليد العاملة فيها (2007-2016)

الموسم الفلاحي	عدد المستثمرات	اليد العاملة الدائمة	اليد العاملة الموسمية	إجمالي اليد العاملة	التغير (%)
2006-2007	42 347	72 048	37 026	109 074	-
2007-2008	42 378	72 555	39 036	111 591	2.31
2008-2009	42 394	72 803	40 580	113 383	1.61
2009-2010	42 403	72 922	36 910	109 832	3.13-
2010-2011	42 417	73 486	36 852	110 338	0.46
2011-2012	42 418	73 610	35 251	108 861	1.34-
2012-2013	42 418	75 573	34 428	110 001	1.05

2013-2014	42 418	74 946	37 479	112 425	2.20
2014-2015	42 418	75 788	32 083	107 871	4.05-
2015-2016	42 418	75 246	33 638	108 884	0.93

المصدر: إعداد الباحثين، اعتمادا على الوثائق الداخلية لمديرية المصالح الفلاحية لولاية سطيف.

نلاحظ من الجدول السابق أن عدد المستثمرات الفلاحية قد شهد تزايدا ما بين سنتي 2007 و2012، حيث انتقل من 42 347 مستثمرة إلى 42 418 مستثمرة، ليشهد بعدها ثباتا إلى غاية 2016، وهو ما يبين ضعف الإقبال على الاستثمار الفلاحي بولاية سطيف، رغم كافة البرامج والسياسات الحكومية الهادفة إلى جذب رؤوس الأموال، واستغلالها في تحقيق تنمية فلاحية فعلية.

إن ثبات عدد المستثمرات الفلاحية بالولاية انعكس بشكل سلبي على حجم اليد العاملة في القطاع بولاية سطيف، حيث نلاحظ تذبذبا في عدد العمال الدائمين والموسميين على السواء، كما تعكسه نسب التغير غير الثابتة على طول فترة الدراسة.

إن عدم استقرار حجم اليد العاملة المستغلة في القطاع الفلاحي بولاية سطيف لا يعتبر ظاهرة محلية، حيث أن مقارنة معدل العاملين في القطاع الفلاحي للولاية مع المعدل الوطني تعطي نظرة أكثر وضوحا، وهو ما يبينه الجدول الموالي:

الجدول 9: تطور حجم اليد العاملة بالقطاع الفلاحي على المستوى الوطني.

البيان / السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد العاملين في قطاع الفلاحة على المستوى الوطني (بالآلاف)	1 170	1 252	1 242	1 136	1 034	912	1 141	899	917	865
نسبة العاملين في القطاع الفلاحي إلى إجمالي عدد العمال (%)	13,6	13,7	13,1	11,7	10,8	9	10,6	8,8	8,7	8

المصدر: إعداد الباحثين، اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات، متوفر على الموقع www.ons.dz .

نلاحظ من الجدول السابق أن عدد العاملين في القطاع الفلاحي في انخفاض مستمر منذ سنة 2007، حيث بلغ 865 000 عامل سنة 2016 بعدما كان 1 170 000 سنة 2007، وهو ما يمثل نسبة انخفاض قدرها 26.07%، كما شهدت نسبة العاملين بدورها انحسارا مستمرا فهي لا تمثل سوى 8% سنة 2016 بعدما سجلت أعلى نسبة سنة 2008 قدرت بـ 13.7%، وهي أرقام تعكس ضعف مساهمة القطاع الفلاحي في توفير مناصب الشغل للمواطنين.

إن مقارنة الأرقام المسجلة على المستوى الوطني يوضح أن ولاية سطيف تحافظ على نفس المستوى من التشغيل ضمن القطاع الفلاحي وهو ما يعتبر إنجازا في حد ذاته ، خاصة في ظل ارتفاع حجم الإنتاج الحيواني والنباتي على السواء، وهو ما يمكن اعتباره كفاءة في تسيير واستغلال الموارد المتاحة، ولعل اهتمام الحكومة بدعم وتطوير البنية التحتية لقطاع الموارد المائية من خلال مشروع

التحويلات الكبرى والمبالغ المالية المعتبرة التي تم صرفها في ذلك يفند هذا الطرح، ويبرز رهان الحكومة على جعل الولاية أحد أهم ركائز التنمية الفلاحية والاقتصادية على المستوى الوطني.

6. الخاتمة والنتائج

من خلال تحليل واقع الاستثمار الحكومي في البنية التحتية لقطاع الموارد المائية بولاية سطيف والإشارة إلى دوره في دعم القطاع الفلاحي من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- رغم المشاكل التي يعاني منها القطاع الفلاحي على المستوى الوطني، إلا أن نسب مساهمته في تكوين الناتج المحلي الداخلي تشهد تطورا سنة بعد أخرى.
- تعمل الدولة الجزائرية على تطوير البنية التحتية لقطاع الموارد المائية بولاية سطيف، ويظهر ذلك من خلال مجموعة المشاريع المسجلة إلى غاية نهاية سنة 2016، من ناحية، ومشروع التحويلات الكبرى للمياه من ناحية أخرى، هذا الأخير يعتبر استثمارا استراتيجيا سيمكن الولاية من الارتقاء بإنتاجها الفلاحي ودعم النمو الاقتصادي.
- شهد الإنتاج الفلاحي بولاية سطيف بشقيه النباتي والحيواني نسب تطور معتبرة خلال السنوات الأخيرة، وهو ما جعله أحد أهم القطاعات الإنتاجية على المستوى الوطني مساهمة في الدخل.
- تحتل ولاية سطيف مكانة بالغة الأهمية من حيث المساهمة في الإنتاج الفلاحي الوطني، حيث تحتل مراكز متقدمة في العديد من المنتجات (حليب، بيض، حبوب، اللحوم بنوعيها).
- شهد عدد المستثمرات الفلاحية بولاية سطيف تزايدا مستمرا إلى غاية سنة 2012، ليشهد بعدها ثباتا إلى غاية سنة 2016 عند: 42 418 مستثمرة فلاحية، وهو ما يمكن اعتباره فشلا في استقطاب رؤوس الأموال واستغلالها في تطوير القطاع الفلاحي بولاية سطيف.
- شهدت اليد العاملة الناشطة بالقطاع الفلاحي بولاية سطيف تذبذبا على مدار سنوات الدراسة (2007-2016)، حيث حققت ارتفاعا بسيطا في سنوات وسجلت انخفاضا غير كبير في أخرى، ولكن الأخذ بعين الاعتبار تطور حجم الإنتاج من ناحية، ومقارنة نسبة اليد العاملة بالقطاع بمعدل اليد العاملة في الفلاحة على المستوى الوطني من ناحية أخرى، يمكن القول أن المستويات المسجلة في الولاية جد مقبولة.
- إن الدعم الذي تلقاه قطاع الموارد المائية بولاية سطيف شكل وسيشكل أساس التنمية الفلاحية بولاية سطيف بعد استلام مشروع التحويلات الكبرى، وهو ما يجعله أحد أهم القطاعات مساهمة في تحقيق

النمو والتنمية الاقتصادية في الجزائر، والحد من فاتورة استيراد المواد الغذائية، وتحسين معدل تحقيق الأمن الغذائي بالبلد.

وبناء على مجموعة النتائج المتوصل إليها نوصي بـ:

- العمل على توفير الدعم المادي والمعنوي للفلاحين مسايرة للرؤية الاستراتيجية الخاصة بتوفير بنية تحتية ملائمة للنشاط الفلاحي؛
- إقامة دورات تدريبية للفلاحين، وإقامة أيام دراسية للمختصين من أجل الاستفادة من الطرق الحديثة في الري، كون الولاية ستشهد نقلة نوعية فيما يخص المساحات الفلاحية المسقية؛
- دراسة إمكانية توسيع الولايات المستفيدة من مشاريع التحويلات الكبرى للمياه من أجل الانتقال التدريجي نحو الاعتماد على سقي المزروعات، بدل الاعتماد على مياه الأمطار؛
- تشجيع الاستثمار الفلاحي بالولاية، والتركيز على المنتوجات الملائمة لطبيعة المنطقة، والتي تتميز بمردودية عالية؛
- تشجيع الشباب وحاملي الشهادات المتخصصة على العمل في القطاع الفلاحي من أجل الانتقال إلى فلاحة كيفية، أي الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمادية لتحقيق أعلى عائد.

7. قائمة المراجع

Della Croce, R. (2011). Pension Funds Investment in Infrastructure: Policy Actions. *Working Papers on Finance, OECD Publishing*, 12.

OECD. (2014). *Recommandation sur un investissement public efficace entre niveaux de gouvernement.* Récupéré sur www.oecd.org.

Satour, R., & Ben Zarour, C. (2017). The impact of diversification of government investment on economic growth in Algeria-Econometric study For the period: 1990-2016. *MPRA Paper 78785*, 06.

York, T. (2015). Infrastructure implications of a Green Economy Transition in the Western Cape Province of South Africa: A system dynamics modeling approach. *Master Thesis*, 26. University of Stellenbosch, SA.

برناردين أكيتوبي. (2007). الاستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص. *صندوق النقد الدولي*، 05.

حميد باشوش. (2016). واقع قطاع الفلاحة في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية: دراسة تحليلية للفترة 2000-2015. *مجلة دفاتر بوادكس*(06)، 07.

خير الدين معطى الله، و الدراجي لعفيفي. (2016). دور القطاع الفلاحي في تعزيز الأمن الغذائي في الجزائر. *حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية(16)*، 10.

رشيد بوعافية، و سارة عزاز. (2017). دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2013. *المجلة الجزائرية*(07)، 259-258.

سايح بوزيد. (2007). تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية. *رسالة ماجستير*، *جامعة أبو بكر بلقايد*، 08. تلمسان، الجزائر.

محمد لمين علون ، و حليمة عطية. (2016). قراءة في مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تنمية وتطوير الاقتصاد الجزائري: دراسة حالة القطاع الفلاحي بولاية بسكرة. *مجلة نور الدراسات الاقتصادية*(03)، 135.

محمد معمري، و عبد العزيز شيخاوي. (2015). السياسة الاقتصادية في الجزائر: أثر ايرادات الغاز الطبيعي في التنمية الاقتصادية. *مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية*(02)، 224.

منصور هجرس. (2014). استراتيجية بناء السدود ونظام الربط والتحويلات بين غاية استغلال مياه التساقط وحتمية التسيير المستدام لتحقيق الأمن المائي في الجزائر، المجلة الدولية للبيئة والمياه. (03)، 06.